

المنهج الإسلامي للبحث في الاقتصاد

بقلم

الدكتور حسين غانم

أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى

المنهج الإسلامي للبحث في الاقتصاد*

يندر الجدل حول طبيعة علم الاقتصاد . ويكاد البحث ينحصر فيما إذا كان هذا العلم قيماً يبحث فيما ينبغي أن يكون (What ought to be) أم أنه علم وضعي يبحث فيما هو كائن (What is) ، بتعبير آخر . هل يركز علم الاقتصاد على مواقف حكمية مسبقة ، تتسق وطبيعة الرؤية الفكرية والعقائدية للباحث ، أم أنه خال من أية مضامين أخلاقية^(١) . ويذهب المؤيدون لفكرة الوضعية إلى درجة الفصل بين الغايات والسلوك ، فينظرون إلى ما يتحقق من عمل دون البحث في دوافعه ، بدعوى أن الاختيار البعدي (Expost) مسألة تتعلق بما هو كائن بالفعل لا بما ينبغي أن يكون . أما القائلون بالقيمة فيذهبون إلى أن علم الاقتصاد بل وسائر العلوم الإنسانية الأخرى كالسياسة ، والاجتماع ، إنما تنبع من معين المثالية والمذهبية^(٢) ، وفي هذا المعنى يقول (Smithies) : إن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون خالية من الصبغة العقائدية والأيديولوجية^(٣) . ويرى باحث إسلامي أن قضية القيم في التحليل الاقتصادي لا يمكن تجاوزها بسهولة^(٤) .

والواقع الذي نراه ، أنه في مجالات العلوم الإنسانية - ومن بينها علم الاقتصاد ، تنطوى الوضعية على قدر من القيمية ، لأن سلوك الأفراد والجماعات إنما يتأثر بالقوى الاجتماعية كالعرف والتقاليد ، كما يتأثر بالفلسفة المذهبية التي تعتنقها الطبقة المسيطرة في المجتمع ، ولذلك يصبح من الخطأ أن نتصور أن دراسة سلوك

(*) سبق أن عرض الباحث الأفكار الرئيسة في هذه الدراسة في الندوة التي أقامها قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة

أم القرى في الفصل الدراسي الأول ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ عن «منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي» .

(١) د . محمد أحمد صقر «الاقتصاد الإسلامي : مفاهيم ومركزات» . من أوراق المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي . مكة المكرمة ٢١ - ٢٦ صفر ١٣٩٦ هـ .

(٢) د . محمود أبو السعود «المذهبية الإسلامية» . مجلة المسلم المعاصر العدد التاسع مارس ١٩٧٧ م .

(٣) انظر . د . محمد أحمد صقر . مرجع سابق .

(٤) المرجع السابق .

الإنسان - كما يحدث فى المجتمع بالفعل - تكون متحررة تماما من الدوافع أو العوامل القيمية والأخلاقية .

ذكرنا أن البحث يدور بين الاقتصاديين حول معرفة ما إذا كان علم الاقتصاد علما وضعيا أو قيميا . والواقع أن طرح القضية على هذا النحو ينطوى على مغالطة واضحة، لأنه يطمس الفرق الجوهرى بين حقيقتين مختلفتين تماما، وهما الوضعية (Positivism) والموضوعية (Objectivism) .

إن السمة البارزة لحركة الكائنات والظواهر غير الإرادية (أى الظواهر الفلكية والفيزيائية والبيولوجية) أنها تنزع فى الأصل نحو مسار توازنى قلما تحيد عنه، الأمر الذى يتيح للباحث ملاحظتها، ودراسة حركتها، واستخلاص القوانين التى تخضع لها لأنها تتكرر فى كل مرة على وتيرة واحدة . ولا شأن لمعتقدات الباحث فى نشوء الظاهرة، وليس لإرادته - هو أو غيره - دخل فى وجود الظاهرة أو فى حركتها . وقد تنحرف الظاهرة عن مسارها التوازنى ، أى مسارها الطبيعى أو المعتاد . ولكن ذلك يحدث بسبب عوامل طارئة، دون أن تكون لإرادة الباحث دخل فى هذا الانحراف . والباحث فى الظواهر غير الإرادية لا يصدر حكمه الشخصى على سلوك الظاهرة من حيث كونه سلوكا عادلا أو غير عادل، أو كونه سلوكا خيرا أو غير خير . ولذلك يوصف سلوك الظاهرة - عندما يكون سلوكا متوازنا - بأنه سلوك موضوعى ، وتوصف دراستها بأنها دراسة موضوعية . أما حين تنحرف الظاهرة عن مسارها التوازنى فإن سلوكها لا يوصف بأنه سلوك موضوعى ، ولا توصف دراستها - فى حالة الانحراف - بأنها دراسة موضوعية . وإذا أردنا أن نستخدم كلمة «الوضعية» بمعنى «ما هو كائن بالفعل» فسوف نضطر إلى التفرقة بين «ما كان يجب أن يكون» (What would have been) وبين «ما هو كائن» (What is) ما كان يجب أن يكون هو المسار أو الوضع التوازنى للظاهرة . وما هو كائن هو ما تحقق بالفعل - سواء كان توازنا أو انحرافا . وعلى ذلك يكون السلوك موضوعيا عند ما يتحقق «ما كان يجب أن يكون» أى عندما يكون مسار الظاهرة هو المسار التوازنى - أى الطبيعى أو المعتاد . وفى هذه الحالة يكون «ما هو كائن» هو «ما كان يجب أن يكون» ونعبر عن ذلك أيضا بأن السلوك

الوضعى هو سلوك موضوعى . أما إذا لم يتحقق توازن الظاهرة فإن «ماهو كائن» بالفعل لا يكون موافقا «لما كان يجب أن يكون» . ولا يكون السلوك الوضعى فى هذه الحالة سلوكا موضوعيا .

خلاصة القول ، أن الوضعية - أى ما هو كائن - قد تكون موضوعية - عندما يكون الذى هو كائن موافقا لما كان يجب أن يكون ، أى عندما يكون السلوك الوضعى متوازنا . أما عندما يكون ما هو كائن غير موافق لما كان يجب أن يكون أى عندما ينحرف سلوك الظاهرة عن المسار التوازنى المعتاد فإن الوضعية فى هذه الحالة لا تكون موضوعية .

وهذا الذى يصدق على سلوك الظواهر غير الإرادية يصدق كذلك على الظواهر الإرادية أى على الحركة الإرادية للإنسان مع اختلاف دقيق سنوضحه بعد قليل إن شاء الله .

إن الكون - بكل ما فيه من كائنات وظواهر لا إرادية - يخضع لقوانين وسنن تعمل على تحقيق توازنه . ونحن نلاحظ بالاستقراء والملاحظة المباشرة ما أكده علماء الفلك والفيزياء وغيرهم من خضوع الكون لمبدأ التوازن . فالتناسق العضوى والوظيفى قائم بين الكائنات ، والتوافق الزمنى قائم كذلك بين حركة الظواهر . ولا يعنى ذلك عدم إمكانية حدوث الاختلال . فقد تنحرف الظاهرة عن مسارها التوازنى بفعل عوامل طارئة . إلا أن الظاهرة لا تلبث أن تستعيد توازنها من جديد تحت تأثير القوى الكامنة فى النظام ، والتى تعمل على استعادة التوازن فى الكون . ويجرى هذا كله بقدر الله ومشيئته .

وإذا نظرنا إلى الإنسان - من حيث كونه كائنا حيا - فإننا نجد أنه يخضع - لا إراديا - لقوانين (بيولوجية) موضوعية ، تعمل على تحقيق توازنه البيولوجى - وهى ذات القوانين التى تسرى على سائر الكائنات الحية ، والتى تعمل على تحقيق توازنها انسجاما مع الحركة الكلية المتوازنة فى الكون . ولكن الإنسان ليس كائنا حيا فحسب ، وإنما هو أيضا كائن مدرك عاقل - يملك القدرة على الاختيار وعلى

الحركة الإرادية - فى مجالات معينة . ولما كان الإنسان فى مجموعه - نسقا كاملا متكاملا فإن ذلك يفرض عليه أن يلتزم فى حركته الإرادية بخط معين من السلوك المتوازن ، انسجاما مع الحركة البيولوجية المتوازنة للنسق .

ونستطيع أن نتبين صحة هذا الفرض - أى الفرض بوجود نمط معين من السلوك ينسجم مع الحركة البيولوجية الدوازنة ، إذا علمنا أن العلاقة بين الحركة الإرادية والحركة غير الإرادية للإنسان هى علاقة تأثيرية متبادلة . فالإدمان على شرب الخمر مثلا - وهو سلوك إرادى - يؤثر تأثيرا سلبيا على التوازن البيولوجى للإنسان . ومن ناحية أخرى فإن اعتلال صحة الإنسان - أى اختلال توازنه البيولوجى يؤثر سلبيا فى حركته الإرادية . إن الإنسان نظام واحد - أى كل لا يتجزأ ، ومن ثم لا يؤخذ الإنسان من حيث كونه كائنا حيا فحسب - أو من حيث كونه كائنا اجتماعيا مدركا فحسب ، وإنما يؤخذ الإنسان فى مجموعه كوحدة واحدة ، ونسق متكامل ، ومن ثم يتعين أن تنسجم حركته الإرادية مع الحركة غير الإرادية المتوازنة . وهذا يعنى وجود قواعد (قوانين) موضوعية ، يتعين أن يلتزم الإنسان بها فى سلوكه الإرادى كى يتحقق الانسجام بين هذا السلوك والحركة غير الإرادية المتوازنة اذ لا يمكن أن يخضع النظام أو النسق الواحد لمجموعة من القوانين المتباينة .

ومن ناحية أخرى - إذا نظرنا إلى الإنسان فى علاقته بالكون (البيئة الخارجية) - فإننا نعلم أنه كائن من كائناته ، يرتبط وجوده ارتباطا وثيقا بالحركة المتوازنة فى الكون فى مجموعه وفى جزئياته . فهذه الحركة المتوازنة تهىء للإنسان مقومات حياته ، إذ توفر له الماء ، والأوكسجين ، والحرارة ، والضوء والثمار ، والموارد الطبيعية الأخرى التى تتوقف عليها حياته . وإذا كان الأمر كذلك - أى إذا كان الإنسان جزءا من الكون أى جزءا من كل - كان لابد أن يخضع الجزء لما يخضع له الكل . أعنى أن الإنسان - لكى يتحقق توازنه انسجاما مع الحركة الكلية المتوازنة فى الكون - يجب أن يلتزم فى حركته الإرادية - قواعد موضوعية لا تتعارض مع القوانين الموضوعية التى تسرى على الكائنات والظواهر غير الإرادية .

ويؤكد الواقع هذا الفرض . فاختلاف حركة الظواهر غير الإرادية كتقلبات

الطقس ، وحدثت الزلازل والبراكين يؤثر تأثير سلبي في الحركة الإرادية للإنسان . وإذا افتقر الإنسان إلى الماء ، أو إلى الأوكسجين مثلا فلن يكون قادرا على الحركة الإرادية المتوازنة . ومن ناحية أخرى تؤثر الحركة الإرادية في الظواهر الكونية غير الإرادية . وعلى سبيل المثال - فإن استخدام المواد والأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية على نطاق واسع يؤدي إلى التلوث البيئي (تلوث الماء والهواء) والتلوث البيولوجي .

خلاصة القول أنه - لكي تستمر الحركة الكلية المتوازنة في الوجود لا بد أن يلتزم الإنسان في حركته الإرادية قواعد (قوانين) موضوعية على النحو الذي يحقق الانسجام بين مسار الظاهرة الإرادية والمسار التوازني للظواهر غير الإرادية . وعندما يتحقق هذا الانسجام يكون سلوك الظاهرة الإرادية سلوكا موضوعيا متوازنا . وفي هذه الحالة - تصبح الوضعية مرادفة للموضوعية ، أما إذا انحرفت الظاهرة الإرادية عن مسارها التوازني فإن السلوك المنحرف لا يوصف بأنه موضوعي ، وتصبح الوضعية في هذه الحالة غير موضوعية ، أي أن ما هو كائن لا يكون موافقا لما كان يجب أن يكون . فالظاهرة الإرادية إذن كالظاهرة غير الإرادية ، كليهما قد تسلك سلوكا متوازنا فتكون الوضعية مرادفة للموضوعية ويكون ما هو كائن موافقا لما كان يجب أن يكون ، وقد تنحرف الظاهرتان عن المسار التوازني - تحت تأثير عوامل طارئة - فلا تكون الوضعية موضوعية ، ولا يكون ما هو كائن موافقا لما كان يجب أن يكون .

ولكن الظاهرة الإرادية تختلف عن الظاهرة غير الإرادية في أنها تسلك سلوكا واعيا مدركا . فعندما تنحرف الظاهرة الإرادية عن مسارها التوازني فإن عوامل الانحراف غالبا تكون عوامل إرادية ، كالقوى الاجتماعية الضاغطة ، والتراكمات الحضارية التي تولدها الفلسفات الايديولوجية ، والأفكار السقيمة ومعنى ذلك أنه عندما تنحرف الظاهرة الإرادية فإن الوضعية (غير الموضوعية) في هذه الحالة لا تكون على غرار الوضعية التي يوصف بها السلوك غير المتوازن للظاهرة غير الإرادية ، لأن انحراف السلوك الإرادي انحراف عن وعي وإدراك .

ومعنى ذلك أن الوضعية فى هذه الحالة تنطوى على قدر من القيمة أى أن هذه الوضعية المنحرفة قلة نشأت بسبب دوافع أخلاقية أو أحكام شخصية (Value judge-ments).

نخلص مما سبق إلى أن الموضوعية تتحقق عندما يتحقق التوازن، وأن الوضعية ليست دائما مرادفة للموضوعية، وأن «ما هو كائن» من سلوك الإنسان قد يكون متأثرا بالمذهب الاجتماعى، الذى قد يخفى فى طياته افتراضات حكمية أو قيمية مسبقة هى التى قام عليها ذلك المذهب. ولذا يصبح من الخطأ الادعاء بأن دراسة سلوك الأفراد - كما يحدث بالفعل فى المجتمع - هى دراسة موضوعية، كما يدعى أصحاب المناهج الوضعية فى مجالات العلوم الإنسانية، بدعى أن الباحث إنما يأخذ هذا السلوك كما هو - دون أن يتدخل هو فى مساره أو يصدر عليه حكما. هذه الدعى قد تكون صحيحة عندما تكون الوضعية مرادفة للموضوعية، أو عندما يكون السلوك الإنسانى متوازنا بالمعنى الذى أوضحناه من قبل - أو إذا كان الأمر يتعلق بدراسة سلوك الظواهر غير الإرادية التى لا يشوبها أية عوامل أخلاقية أو قيمية.

وهكذا فإن دراسة ما هو كائن من سلوك الإنسان - عندما ينحرف هذا السلوك عن مساره الذى ينسجم مع الحركة المتوازنة فى الكون - تكون دراسة وضعية قيمية، لأنها تتناول دراسة ما هو كائن - بكل ما يشوب هذا الكائن من انحرافات مذهبية أو أخلاقية.

إن التفرقة الصحيحة ليست بين ما هو كائن وما ينبغى أن يكون كما يذهب الفكر الوضعى، وإنما بين ما كان يجب أن يكون وما هو كائن بالفعل، ليست التفرقة الصحيحة بين الوضعية والقيمة وإنما بين الوضعية والموضوعية.

يحاول الفكر الوضعى منذ أقدم العصور، طمس الفرق الجوهرى بين الوضعية والموضوعية لكى يطفى على ايدىولوجياته الصبغة العلمية.

وفى العصور الوسطى فى أوروبا كان المدرسون من رجال الكنيسة المسيحية يطبقون المنهج الوضعى فى دراساتهم لسلوك الأفراد. فكانوا يبحثون هذا السلوك

كما يحدث بالفعل فى المجتمع ، أى يبحثون فيما هو كائن ، دون أن يحاولوا إصدار أى حكم على أساسيات ومبادئ نظام الإقطاع الذى كان سائدا فى ذلك الوقت - بدعوى أن إصدار مثل هذا الحكم يخرج الباحث عن الموضوعية إلى القيمة والأخلاقية ، أى إلى ما ينبغى أن يكون . والمعروف أن النظام الإقطاعى كان نظاما طبقيا يقوم على استغلال الأشراف وأمراء الإقطاع لرقيق الأرض وطوائف الصناع والتجار .

هكذا كانت الوضعية أو المنهج الوضعى مساندة ودعما لما هو كائن بكل ما فى هذا الكائن من انحرافات مذهبية .

لعلنا الآن نتبين كيف يفهم الفكر الوضعى المعاصر الموضوعية على غير حقيقتها . يفهمها على أنها دراسة لما هو كائن ، بغض النظر عن المؤثرات الأخلاقية التى قد تحذف هذا الكائن عن مساره التوازنى . وهكذا يخلط الفكر الوضعى بين الوضعية والموضوعية من جانب كما يخلط بين الوضعية فى مجالات علوم الكون والمادة والوضعية فى مجالات العلوم الإنسانية من جانب آخر . يحاول الفكر الوضعى الادعاء بأن الوضعية هى لون من الموضوعية فى مجالات السلوك الإنسانى . وهذا خطأ محض .

لقد أصبحت هذه الوضعية القيمية هى السمة البارزة لعلم الاقتصاد الراهن . ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك - الموقف السلبي للفكر الوضعى من فكرة وجود قيم موضوعية كامنة فى ذات الأشياء وموقفه الإيجابى - المتحيز - لفكرة الثمن - وهى فكرة وضعية اختلالية . وعلى نقيض المنهج الوضعى يتسم المنهج الإسلامى بالموضوعية .

لا يكتفى الإسلام ببحث ما هو كائن - بما يشوبه من انحرافات ، وإنما يبحث كذلك ما كان يجب أن يكون . يقول تعالى :

« أَفَنَنْبِئُكَ عَلَىٰ وَجْهِهِ زُجْجَ ۖ أَمْ يَكُنِ لَهُ يَمِينٌ وَآخَرُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ »^(١)

(١) سورة الملك / آية رقم ٢٢ .

هكذا يفرق الإسلام بين السلوك المتوازن، وهو ما كان يجب أن يكون والسلوك المنحرف - وهو - ما هو كائن عندما يكون الكائن انحرافا.

يقوم المنهج الإسلامى على الموضوعية لا الوضعية. فالقرآن الكريم يلفت النظر إلى آيات الله فى الكون ويدعو إلى أعمال العقل من أجل استخلاص القوانين والسنن التى تخضع لها الكائنات والظواهر فى مسارها التوازنى . ويدعو الإسلام الإنسان إلى استخدام أساليب الاستقراء والاستنتاج . يدعوه إلى الملاحظة والتأمل يقول الله تعالى :

« إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرَى فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ »^(١).

إن المتأمل فى هذه الآية الكريمة يتبين كيف يقوم الكون - بكل ما فيه من كائنات وظواهر - على حقيقة التوازن، وأن الحركة المتوازنة فى الكون هى مصدر كافة الموارد الطبيعية التى تهىء للإنسان مقومات الحياة وعوامل البقاء.

إن التوازن هو المدخل الإسلامى إلى البحث فى العلوم الكونية والإنسانية على السواء - ولقد خلق الله هذا الكون بالحق - خلقه على حقيقة التوازن يقول جل شأنه :

« وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِلْعَيْنِ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ »^(٢).

ويقول سبحانه :

« وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ ﴿٤٠﴾ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ »^(٣)

(١) سورة البقرة / آية رقم ١٦٤.

(٢) سورة الدخان / آية رقم ٣٨.

(٣) سورة الانبياء / آية رقم ٣١ - ٣٣.

ويقول أيضا :

«وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا وَالْقَيْنَا فِيهَا رُكُوسًا وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونًا»^(١).

كل شيء في الكون - عدا الإنسان - يخضع للقوانين والسنن التي أجراها الله خضوعا لإراديا. أما الإنسان الذي منحه الله القدرة على الاختيار في مجالات معينة، فإنه يلتزم إراديا بقواعد السلوك الإلهية التي تحقق توازنه انسجاما مع الحركة الكلية المتوازنة في الكون، فالإنسان في مجالات اختياره - يستطيع أن يسلك سلوكا متوازنا، ولكنه يستطيع أيضا أن يحدد عن المسار التوازني.

لقد استخلف الله الإنسان في الأرض من أجل عمارتها وإصلاحها، أى من أجل تحقيق التوازن والعمل على استمراره، ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من الالتزام بقواعد سلوكية معينة، يتحقق معها التناسق والتوافق والانسجام بين الحركة الإرادية وحركة الكائنات والظواهر غير الإرادية.

ويستطيع الإنسان بفطرته وبما منحه الله من إدراك وبما يزوده به من علم أن يكتشف بنفسه تلك القواعد الموضوعية للسلوك المتوازن. ومع ذلك - ورحمة من الله بعباده - لم يشأ الله أن يترك الإنسان في محاولاته الكشف عن قواعد السلوك المتوازن - يخطئ ويصيب - فأرسل أنبياءه ورسله، وأنزل عليهم كتبه لإرشاد الناس وهدايتهم إلى المسار التوازني. وكان محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء والمرسلين. أنزل عليه الكتاب هداية للناس كافة :

«ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ»^(٢).

«إِنَّ هَذِهِ الْقُرْآنَ أَنْ يَهْدِيَ لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ»^(٣).

(١) سورة الحجر / آية رقم ١٩.

وانظر للكاتب «ليس الاقتصاد علما للندوة». مجلة الاقتصاد الاسلامي. العدد (٨). رجب ١٤٠٢هـ.

(٢) سورة البقرة / آية رقم ٣.

(٣) سورة الاسراء / آية رقم ٩.

شريعة الإسلام إذن تستهدف هداية الناس إلى المسار التوازنى الذى يحقق التناسق والتوافق والانسجام بين الحركة الإرادية والحركة غير الإرادية. إن الالتزام بشريعة الإسلام هو الشرط الضرورى والكافى لتحقيق التوازن فى الكون فى مجموعته وجزئياته. أما الخروج على شريعة الله واتباع الهوى فلن يحقق سوى الوضعية القيمية بكل ما فيها من انحرافات، وما يحدثه ذلك من فساد فى الأرض.

إن الخطأ الذى وقعت فيه النظرية الوضعية أنها نظرت إلى حركة الكائنات والظواهر غير الإرادية على أنها من قبيل العوامل الخارجية بالنسبة لسلوك الإنسان. إن الفكر الوضعى يفتقر إلى النظرة الشمولية التى تعتبر أحد الشروط الهامة التى تتحقق بها الموضوعية العلمية.

إن الموضوعية تقتضى الشمول. ويقوم المنهج الإسلامى على شمول البحث فى كافة المتغيرات والعوامل التى تؤثر فى سلوك الظاهرة الاقتصادية. وهو أيضاً منهج متكامل لا ينظر إلى الفرع دون الأصل - ولا يهتم بالجزء دون الكل - لا يركز المنهج الإسلامى على الأسباب المباشرة دون الأسباب غير المباشرة، ولا يفصل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية عدا القوانين والسنن الإلهية التى تعتبر من قبيل العوامل الخارجية التى تؤثر فى غيرها ولا تتأثر هى بها.

يفصل المنهج الوضعى بين الدين والدنيا، ويفصل بين الاقتصاد من جانب والاجتماع والأخلاق من جانب آخر. وهذا خطأ واضح لأن الإنسان وحدة واحدة كل لا يتجزأ. ليس الإنسان مزيجاً من مادة وروح حتى يمكن الفصل بين تكوينه المادى الفسيولوجى، وبين تكوينه الروحى. لا ينبغى للباحث أن يعزل بين سلوك اقتصادى وسلوك اجتماعى، بل ولا ينبغى أن يبحث السلوك الاقتصادى وهو سلوك إرادى بمعزل عن سلوك الظواهر غير الإرادية. لقد كان أهل مدين لا يوفون الكيل والميزان قال تعالى :

« وَيَقُومُ أَوْفُوا الصَّالِحِينَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ »^(١)

(١) سورة هود / آية رقم ٨٥.

ويقول جل شأنه :

« وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ كَذَبُوا فَاَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ^(١) » .

هكذا يرتبط الاقتصاد بالعقيدة ويرتبط أيضا بحركة الكون .

إن المنطلق الحقيقى هو كتاب الله وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام . إن كافة البحوث العلمية ينبغى أن تنطلق ابتداء على أساس من عقيدة التوحيد . وليس فى ذلك ميتافيزيقية كما يدعى أصحاب المناهج الوضعية .

إن لهذا الكون إلها قادرا ومسيطرا . هو الخالق لكل شىء - وهو الرازق للإنسان والدواب . هذه حقيقة أولية ، حقيقة لا تقبل النقض أو إثبات العكس . خلق الكون - وما فيه من كائنات وظواهر ، وحركة الكون المتوازنة ، وخلق الانسان ، وتدفق الموارد الطبيعية وما يطلق عليه السلع الحرة التى توفر للإنسان مقومات الحياة وعوامل البقاء - كل ذلك وغيره إنما ينطق بالحقيقة الخالدة - وهى أن لهذا الكون إلها خالقا قادرا مسيطرا . وهو سبحانه منشئ القوانين والسنن (الموضوعية) التى تخضع لها الكائنات والظواهر - يجرىها بمشيئته المطلقة ، أو يعطلها جزئيا أو كليا بمشيئته المطلقة .

إن القول بغير ذلك مرفوض تماما ، وعلى أساس من الموضوعية التى ترفض العشوائية والمصادفة . إن التوازن فى الكون لا يمكن أن يتحقق مصادفة أو عشوائيا . والله وحده منشئ القوانين والسنن التى يتحقق بها هذا التوازن والله وحده الذى وضع للإنسان قواعد السلوك التى إذا التزم بها الإنسان كان سلوكه متوازنا انسجاما مع الحركة المتوازنة فى الكون فى مجموعته وجزئياته وهذه القواعد السلوكية هى الجانب التطبيقى فى حياة الإنسان . وهذا الجانب إنما يستند إلى قوانين وسنن موضوعية وهذه القوانين والسنن هى موضوع العلوم الإنسانية ومن بينها علم الاقتصاد .

(١) سورة الأعراف / آية رقم ٩٦ .

والآن نناقش قضية منهجية هامة تتعلق بالعلاقة بين الاقتصاد وعلوم الشريعة الإسلامية، والدور الذى يمكن أن يسهم به عالم الاقتصاد والفقيه المتخصص فى العلوم الشرعية من أجل الكشف عن القوانين والسنن الموضوعية التى تخضع لها الظواهر الاقتصادية.

إن التفرقة بين الاقتصاد كعلم والاقتصاد كمذهب^(١) أو نظام سوف تساعدنا كثيرا فى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والعلوم الشرعية كعلم الأصول والفقه والمقاصد.

إن الباحث فى المذهب أو النظام الاقتصادى إنما يبحث فى الأسلوب الذى يستخدمه المجتمع من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافه. ويتضمن ذلك الوسائل التى يستهدف بها علاج مشكلاته الاقتصادية - أى أن هذا الجانب من الاقتصاد جانب تطبيقي وهو لذلك يختلف عن مهمة الباحث فى علم الاقتصاد الذى يحاول استخلاص القوانين العامة التى تخضع لها الظواهر الاقتصادية، وصياغة النظريات التى تستهدف تفسير حركة تلك الظواهر ومساراتها.^(٢)

وإذا نظرنا إلى جانب المعاملات الاقتصادية من الشريعة فإننا نجد أن ما يتضمنه هذا الجانب من أحكام - إنما يستهدف وضع الأطر الشرعية للتعامل الاقتصادى. فهذا الجانب من الاقتصاد يتعلق بمسائل تطبيقية عملية. وتنحصر مهمة الباحث فى هذا الجانب فى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية. والعلم الذى يحدد منهج البحث فى المعاملات هو علم أصول الفقه. وهكذا يتحدد المنهج الإسلامى فى جانب المعاملات بقواعد علم الأصول. فالباحث فى هذا الجانب

(١) ينبغى أن نؤكد هنا أن الإسلام ليس مذهبا - على غرار المذاهب الاشتراكية والرأسمالية وغيرها من المذاهب الوضعية، فالمذهب الإسلامى - ان جاز لنا هذا التعبير الذى يستخدمه كثير من الباحثين - إنما يقوم على أسس موضوعية مستمدة من القوانين والسنن الإلهية التى يخضع لها الكون بكل ما فيه من كائنات وظواهر. وليست المذاهب الوضعية كذلك.

(2) Andre la lande; Vocabulaire Technique et Critique de la philosophie. Paris.
1951 p.953- Also see J. Schumpeter, Op.cit., pp. 6-u.

الاقتصادى ليس حراً فى اختيار منهج البحث، وإنما يلتزم بقواعد علم أصول الفقه. فهو يحاول الكشف عن حكم الله من النص إن وجد - فإن لم يوجد - يلجأ إلى الاجتهاد مع الالتزام بالطرق الشرعية كالقياس والاستحسان والاستصحاب وغير ذلك مما يشتمل عليه علم الأصول^(١).

دور الباحث فى جانب المعاملات إذن هو دور الكاشف لا المنشئ للحكم الشرعى. ولذلك يشترط فيمن يتصدى للبحث فى فقه المعاملات أن يكون - من بين شروط أخرى على درجة عالية من الإلمام بأصول الفقه والفقه والمقاصد وغير ذلك من العلوم الشرعية الأخرى.

أما إذا نظرنا إلى الاقتصاد من حيث كونه علماً، فإن مهمة الباحث عندئذ تختلف عن مهمة الباحث فى فقه المعاملات أو فى النظام أو المذهب. فالبحث فى علم الاقتصاد إنما يحاول استخلاص القوانين، وصياغة النظريات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية عن طريق ملاحظة سلوك تلك الظواهر للتعرف على مساراتها. ويلجأ الباحث فى سبيل ذلك إلى أسلوب الاستنتاج على نحو ما يفعل عالم الرياضيات وذلك إلى جانب أسلوب الاستقراء.

وقد يعتقد البعض أن دور الباحث فى مجالات العلم أكثر تحرراً من الدور الذى يقوم به الباحث فى الكشف عن المذهب أو النظام الاقتصادى، أو فى استخلاص أحكام الله فى المعاملات، ومن ثم فإنه لا يحتاج إلى دراية بالعلوم الشرعية فى صياغته للقوانين والنظريات العلمية. هذا الاعتقاد غير صحيح تماماً، فالباحث فى علم الاقتصاد يلجأ إلى تحديد مدلولات الألفاظ وإلى وضع الفروض الأساسية والافتراضات من أجل صياغة النظرية التى تتضمن بدورها فروضاً تفسيرية تحاول بها تفسير الواقع.

وهنا تبدو أهمية المنهج الإسلامى والعلوم الشرعية فى البحث العلمى. فالقرآن

(١) د. محمد شوقي الفنجرى «المذهب الاقتصادى فى الإسلام». الاقتصاد الإسلامى بحوث مختارة - المركز العالمى

لأبحاث الاقتصاد الإسلامى. جدة ١٩٨٠م ص ٧٢ - ١٣١.

الكريم لا يشتمل فقط على أحكام العبادات والمعاملات ، وإنما يشتمل كذلك على حقائق تتعلق بالكون بما فيه من كائنات وظواهر وتتعدد الآيات التي تلفت نظر الإنسان إلى آيات الله في الكون والتي تحثه على اكتشاف القوانين والسنن الالهية التي تخضع لها حركة تلك الكائنات والظواهر.

هذه الحقائق وتلك الآيات تساعد الباحث في علم الاقتصاد في عملية وضع الفروض الأساسية الصحيحة . ولنأخذ مثالا لذلك فرض الندرة النسبية للموارد الطبيعية ، وهو من الفروض الأساسية التي تقوم عليها النظرية الوضعية حتى أصبح يطلق على علم الاقتصاد - علم الندرة . ونسأل : ما هو موقف الباحث المسلم من هذا الفرض ؟ .

نقرأ في كتاب الله قوله تعالى :

«اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ (١) وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ (٢) وَءَاتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ» (١).

كيف إذن نسلم بصحة فرض الندرة ؟ إن هذه النصوص تنفي نفيا قاطعا صحة هذه الفرض وتؤكد أن المشكلة الحقيقية إنما تكمن في انحراف الإنسان . وقد يتساءل الباحث : إذا كانت نعم الله لا تعد ولا تحصى ، فهل يمكن أن تكون الوفرة فرضا بديلا لفرض الندرة ؟ وهنا يواجه الباحث نصا قرآنيا آخر : يقول سبحانه :

«وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ» (٢).

وهكذا لا يسع الباحث المسلم الا أن يرفض فرض الندرة ، ويرفض أيضا فرض

(١) سورة ابراهيم / آية رقم ٣٢ - ٣٤ .

(٢) سورة الشورى / آية رقم ٢٧ .

الوفرة، وأن يتساءل بعد ذلك : عن الفرض الصحيح ؟ ان الفرض البديل والصحيح هو التوازن ، أى التوازن بين الموارد والحاجات الإنسانية . فالتوازن هو الوسط بين الندرة والوفرة . ويستطيع الباحث - الموضوعى - أن يتوصل إلى حقيقة التوازن عن طريق استقراء الكون وحركته . ويستطيع الباحث كذلك أن يطمئن إلى صحة هذا الفرض باستقراء النصوص الإسلامية . وعلى سبيل المثال يقول الله سبحانه وتعالى :

« وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ »^(١).

وهكذا - تبدو أهمية النصوص الإسلامية فى استخلاص الفروض الصحيحة . أو فى اختيار مدى صحة الفروض التى تقوم عليها النظرية الاقتصادية . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن الباحث فى علم الاقتصاد ينبغى أن يكون على درجة من الإلمام بالعلوم الشرعية ، وخاصة علوم الأصول والفقه والمقاصد حتى لا تذهب به شطحات العقل بعيدا عن الجادة والموضوعية . وعلينا أن نلاحظ أن دور الباحث فى مجال الكشف عن القوانين العلمية وصياغة النظريات الاقتصادية أكثر تحملا من الدور الذى يقوم به الباحث فى المذهب أو النظام أو فقه المعاملات ، حيث يقتصر دور الأخير على مراد الكشف عن الأحكام ومبادئ المذهب والنظام بينما يعتمد الأول إلى الكشف عن القوانين من ملاحظات سلوك الظواهر الاقتصادية و (صياغة) الفروض والنظريات ، ومع ذلك فإن الإلمام بأصول الفقه ومقاصد الشريعة يساعد الباحث فى علم الاقتصاد على الفهم العميق لآيات الله فى الكون وآيات الله فى قرآنه التى تتناول حركة الكائنات والظواهر ، كما يساعده هذا العلم الشرعى أيضا فى اختيار صحة ما يكشفه من قوانين وما يصوغه من نظريات .

وعندما تستقر عقيدة التوحيد فى حس المرء وضميره ، فإنها تحوطه بسياج حصين : فلا يتحيز ولا ينحاز ، وتعصم عقله وفكره من الزلل والانحراف ، وتثير قلبه بنور الإيمان والعلم فيحقق - فى مجالات البحث العلمى ما يعجز غيره - ممن ابتعدوا عن هدى الله عن تحقيقه .

(١) سورة الحجر / آية رقم ١٩ .

نستعرض الآن وبايجاز بعض تطبيقات المنهج الإسلامى فى أحد مجالات البحث الاقتصادى، وهو الإنفاق الاستهلاكى . رأينا أن فكرة التوازن هى الفرض الذى تقوم عليه كافة الدراسات الاقتصادية . وعلى أساس هذا الفرض نعرف السلعة الاقتصادية بأنها السلعة التى تسهم ايجابيا فى التوازن البيولوجى أو الحضارى للإنسان، بينما نعرف السلعة غير الاقتصادية بأنها السلعة التى تسهم سلبيا فى هذا التوازن . وهذا التعريف يختلف اختلافا كليا عن التعريف الوضعى الذى يقوم على فرض الندرة، وهو فرض اختلالى غير توازنى، كما يقوم أيضا على فكرة المنفعة الذاتية أو الشخصية، وهى فكرة وضعية قيمية وليست موضوعية . يقول التعريف الوضعى للسلعة الاقتصادية أنها السلعة التى يتوفر فيها شرطا الندرة والمنفعة .

وعلى ذلك فإن من السلع ما يعتبر سلعا اقتصادية طبقا للنظرية الوضعية، ولا يعتبر كذلك فى الإسلام . من ذلك مثلا الخمر سلعة اقتصادية فى النظرية الوضعية، إذ يتوفر فيه شرطا الندرة والمنفعة (الشخصية) بمعنى اللذة والمتعة فى نظر المستهلك الذى يرى فيها ذلك . ولكن الخمر ليست سلعة اقتصادية فى الإسلام، وإنما هى سلعة غير اقتصادية . ومن ناحية أخرى فإن بعض أنواع السلع تعتبر اقتصادية فى الإسلام بينما هى ليست كذلك فى النظرية الوضعية . فالهواء مثلا سلعة اقتصادية فى الإسلام، لأنها تسهم ايجابيا فى توازن الإنسان ولكنها سلعة غير اقتصادية (وتسمى سلعة حرة) فى النظرية الاقتصادية، لانتفاء شرط الندرة . هذا ويطلق الإسلام على السلع الاقتصادية اسم السلع الطيبة أو الطيبات، كما يطلق على السلع غير الاقتصادية اسم السلع الخبيثة أو الخبائث، وهذه الأصناف من السلع لا تعرفها النظرية الوضعية التى تهتم فقط بالظواهر الوضعية الاختلالية كالندرة والمنفعة والتمن

يقول تعالى :

« وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ^(١) .

(١) سورة البقرة / آية رقم ١٤٣ .

والوسطية معناها القوام والاعتدال والتوازن . والاستهلاك الوسط هو الاستهلاك المتوازن أى المعتدل بلا إفراط أو تفريط . الوسط فى الانفاق الاستهلاكى هو ما ليس فيه تقتير ولا إسراف .
يقول الله تعالى :

« وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا » ^(١) .

وهكذا يكون منهج الإسلام منهجا موضوعيا ، لأنه لا يكتفى بدراسة أنماط السلوك الوضعى - أى ما هو كائن بالفعل بما فى هذا الكائن من انحرافات وإنما يبحث كذلك أنماط السلوك المتوازن (الموضوعى) - أى ما كان يجب أن يكون .

ذكرنا فى بداية البحث الحالى أن المؤيدين لفكرة الوضعية يعمدون إلى الفصل بين الغاية والسلوك ، فينظرون إلى ما يتحقق من سلوك دون بحث الدوافع الكامنة وراء هذا السلوك ، اعتقادا بأن البحث فى الدوافع يخرج الباحث من دراسة ما هو كائن إلى بحث ما ينبغى أن يكون . إن هذا الاعتقاد خاطئ ، لأن سلوك الإنسان سلوك إرادى يستهدف به تحقيق غاية معينة - ومن ثم لا يمكن الفصل بين الغاية - وهى ذات مفهوم قبلى - والسلوك - وهو مفهوم بعدى . فالغاية وما يتحقق من سلوك - كل ذلك عملية واحدة متصلة .

إن الموضوعية - كما رأينا تقتضى النظرة التكاملية - فلا يمكن أن ننظر إلى السلوك دون الغاية . ومن ناحية أخرى فإن التوازن السلوكى لا يتحقق عشوائيا أو على نحو لا إرادى . ومن هنا كان قول الفقهاء (الأمر بمقاصدها) وهذا هو معنى الحديث الشريف (إنما الأعمال بالنيات) .

إن المفاهيم الأخلاقية ليست مجرد مفاهيم معنوية مقطوعة الصلة بالواقع . إن الخير والحق والعدل والحرية والجمال والرفاه كل ذلك يتحقق عندما يتحقق توازن السلوك الإرادى انسجاما مع الحركة الكلية المتوازنة فى الكون وقد رأينا أن الالتزام

(١) سورة الفرقان / آية رقم ٦٧ .

بقواعد السلوك الإسلامى هو الشرط الضرورى والكافى لتحقيق هذا التوازن .

إن الباحث المسلم أقدر من غيره على الكشف عن القوانين الموضوعية للسلوك الإنسانى . فالباحث المسلم يستطيع أن يكشف عن تلك القوانين بدراسة أحكام الإسلام فى الجانب الاقتصادى من المعاملات ، لأن هذه الأحكام تمثل الجانب التطبيقى الذى يقوم بداهة على قوانين وسنن موضوعية . كذلك فإن الباحث المسلم يستطيع أن يكشف عن قوانين السلوك بدراسة القوانين التى تخضع لها الكائنات والظواهر فى الكون ، نظرا لأن هناك علاقة ما بين الحركة غير الإرادية والحركة الإرادية .

عندما قتل ابن آدم أخاه - هاله منظر جثته - ولم يدر ماذا يفعل بها قال تعالى :

«فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِى سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يُتَوَلَّىٰ عَٰجِزٌ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِى سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ»^(١) .

إن أى كائن من الكائنات لا يتوازن بذاته وإنما يتوازن بغيره - أى يحتاج إلى خارجه - فالأرض مثلا ولو أنها متوازنة فى ذاتها أى بتكوينها العضوى وحركتها الوظيفية - إلا أنها لا تتوازن بذاتها وإنما تحتاج الى الشمس وإلى سائر الكواكب فى المجموعة الشمسية .

والنبات نظام أو نسق متكامل يتوازن فى ذاته ولكنه غير متوازن بذاته إذ يحتاج إلى الضوء والماء ، وإلى ثانى أوكسيد الكربون أى أنه يحتاج إلى خارجه . كذلك الإنسان يحتاج إلى خارجه لكى يتوازن وذلك إلى جانب ما يبذله من جهد إرادى ولا إرادى . ونخلص من ذلك إلى أن توازن النظام أو النسق يتوقف على عاملين هما الحاجة والجهد (أى العمل) . إن هذه الحقيقة صحيحة أيضا فى مجالات النشاط الاقتصادى . فالإنسان لا يتوازن اقتصاديا بما يبذله هو من جهد إرادى فحسب ، وإنما بما يبذله الآخرون أيضا من جهد . لا يستطيع الإنسان - الفرد - أن يتوازن

(١) سورة المائدة / آية رقم ٣١ .

بذاته وإنما يحتاج إلى توازن الآخرين أيضا. وهذا التوازن السلوكي (الإرادى) يتوقف بدوره - على توازن الكائنات والظواهر غير الارادية، وقد يصلح ذلك تفسيراً (علمياً) للتكافل الاجتماعى ولقاعدة التوزيع فى الإسلام على أساس الحاجة والعمل معا.

إن فرض الندرة النسبية للموارد الذى يقوم عليه علم الاقتصاد الراهن فرض اختلالى، وقد بينا أن الفرض البديل والأكثر انطباقاً على الواقع هو التوازن. وينطبق هذا الفرض على الظاهرة الإرادية كما ينطبق على الظاهرة غير الإرادية. ومن هذا المنطلق يستطيع الباحث الموضوعى أن يستخلص قوانين عامة للسلوك الاقتصادى.

فالمستهلك مثلاً لا يتوازن كما تذهب النظرية الوضعية عندما يحقق أقصى إشباع ممكن لحاجاته (إذ يؤدي هذا التطرف إلى الاختلال لا التوازن) وإنما يتوازن المستهلك عندما يحصل على القدر الضرورى والكافى للوفاء بحاجاته البيولوجية والحضارية والتى يمكن تحديدها موضوعياً.

هكذا من دراستنا للقوانين التى تخضع لها الكائنات والظواهر غير الارادية فى الكون نستطيع أن نستخلص قوانين عامة وموضوعية للسلوك الإنسانى. وعندما نطبق هذا المنهج (الإسلامى) فى البحث فإننا نصل فى النهاية إلى حقيقة هامة وهى أن أحكام الإسلام فى المعاملات الاقتصادية تمثل الجانب التطبيقى لقوانين السلوك الإنسانى المتوازن انسجاماً مع الحركة المتوازنة فى الكون. كذلك فإن النصوص الإسلامية تعتبر من أهم المصادر لاختبار صحة الفروض والنظريات والقوانين التى يتوصل إليها الباحث الموضوعى.

ونبدى أخيراً ملاحظة لها دلالتها وهى أن الإنسان يلتزم بقوانين وقواعد السلوك المتوازن إرادياً. ومعنى ذلك أنه لا توجد (حتمية) فى حركة الظاهرة الإرادية^(١). إن القول بالحتمية يلغى الإرادة الأنسانية أو يجعل دورها ثانوياً فى حياة الأفراد

(١) أحد العواشىة : موقف الإسلام من نظرية ماركس للتفسير المادى للتاريخ دار مكة المكرمة للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ص ٣٧٩ وما بعدها.

والمجتمعات . وهكذا يختلف منهج الإسلام عن المناهج الوضعية - يرفض الإسلام رفضاً قاطعاً الوضعية كما تفهمها الرأسمالية لأن هذه الوضعية - مادية بطبيعتها - إذ تكتفى بالنظر إلى ما هو كائن بالفعل دون بحث ما يسبق هذا الكائن من فكر ودوافع إنسانية .